اجراءً لها مجرى اصلها وهو جمع المذكر السالم على ما سنذكره
والثاني من الاقسام وهو الاعراب في جميع الحالات بالحركة تقديرًا
في الاسم المتعذر اي المتعذر اعرابه لفظًا كالعصا والمراد بالمقصور
فان آخره الف وهي لا تقبل حركة فيقدر عليها وعلاي وهو
ما كان مضافًا الى ياء المتكلم في القول الاصح وهذا التقييد راجع الى
الاخيرات المقصور عربي عن الخلاف واما المضاف الى ياء المتكلم
فالصحيح ان اعرابه بالحركات مقدرة في جميع الحالات لان ما قبل الياء
مستغل بحركة لمناسبة الياء فلا تحتمل الحركة
مع ذلك ضم ولا فتح ولا كسر ضرورة لان الحرف الواحد لا تتوالى
بحركتين متخالفتين ولا متماثلتين ومن قوله اخره وهو الياء
اعرابه تقديرًا في حالة الرفع والنصب ولفظيًا في حالة الجر
قبلها والمحكي بالجر عطفًا على اعصًا او غلامي اي وكالمحكي بالجر
كان نحو ياطارقًا علم شخص او مفردًا نحو من زيدٌ ومن زيدٍ
ومن زيدًا في استفهام من قال جاء زيد ورايت زيدا ومررت بزيد
لان الآخر مستغل بحركة الحكايات واستحال ان تحل حركة اخرى
بها ومن اراي من المحكي خمسة عشر علمًا على وجهٍ فان
احدها الجراء على ما كان عليه قبل التسمية به فيكون اعرابه تقديريًا

كلها وهذا هو الوجه الذي اراده هنا والاخران يعربان
مصروف فتضم الراء رفعًا وتفتح نصبًا وجر قلت ولنا
في ذي الاسناد نحو برق نحره وجه اخر غير الحكايات وهو
اضافة الصدر اي المجرد فنقول اجا برق نحره بضم القاف
مثلًا وكسر الراء واجاز بعضهم في نحو قفت على الاعراب ينقول
جاء قفت ورايت قفتًا ومررت بقفتٍ بالتنوين في الجميع للاتباع
بحركات الاعراب والثالث من الاقسام وهو الاعراب
بالحركة في بعض الحالات لفظًا وفي بعضها تقديرًا الثاني
على راي ذهب اليه ابن مالك فانه يرى اياه في حالة الرفع والنصب
معربًا بالحركة تقديرًا لما تقدم من وجوب استغال ما قبل الياء بالكسرة
وكذلك الضمة والفتحة بنا فيهما واما في حالة الجر فالكسرة لفظًا
موفية بحصول الغرض من الاعراب والمناسبة فلا يعدل الى
التقدير لعدم الاحتياج اليه وقد علمت ان الكسرة محكوم بنبوها
قبل التركيب المقتضي لذلك الاعراب فلا يتم هذا مع انه يلزم ان يقول
في مسلماتي في حالة النصب والجر انه معرب بالكسرة لفظًا لا تقديرًا
بعين ما ذكره ولم يقل به احد وقاضٍ مطوزٌ على اغلاي وهو
مثال الآخر لهذا القسم فان اعرابه بالحركة تقديري في حالة الرفع والجر مستغل

البرق
بفتح الباء وكسر الراء وتشديد القاف